

تعهد الزعماء لأجل الطبيعة

متحدون لعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2030 من أجل تحقيق التنمية المستدامة

نحن، الزعماء السياسيون المشاركون في قمة الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي، ونمثل [x] دولة من كافة مناطق العالم، اجتمعنا اليوم قبيل افتتاح القمة لإظهار عزمنا المشترك على تعزيز الطموح العالمي من أجل حماية التنوع البيولوجي، ولكي نؤكد التزامنا بأن ترقى جهودنا المشتركة من أجل حماية الطبيعة والمناخ والبشر إلى مستوى الأزمة التي أمامنا.

إننا نؤكد التزامنا بالتعاون الدولي والعمل متعدد الأطراف القائم على الوحدة والتضامن والثقة بين الدول والشعوب والأجيال، باعتبارها السبيل الوحيد الذي يتيح للعالم الاستجابة بفاعلية للآزمات البيئية العالمية الحالية والمستقبلية.

حيث يمر كوكبنا حاليا بمرحلة طوارئ؛ فالآزمات المتداخلة المتعلقة بفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام البيئي والتغير المناخي - والتي تعود في غالبيتها إلى أساليب الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة - تتطلب جهودا دولية عاجلة وفورية. وتُظهر الأبحاث العلمية بوضوح التسارع الذي لا سابق له في فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور أحوال الأراضي والمحيطات، وزيادة التلوث، واستنزاف الموارد، والتغير المناخي. وهذا التسارع يتسبب بأضرار دائمة لا يُمكن علاجها للأنظمة البيئية التي تدعم حياتنا، كما أنه يُفاقم من أزمات الفقر وعدم المساواة والجوع وسوء التغذية. وما لم نعمل لأجل وقف هذا التدهور وعكس مساره بشكل فوري، فإنه سيتسبب بضرر بالغ للاقتصاد العالمي، وللاستقرار والقدرة على الصمود الاجتماعي والسياسي. كما أنه سيجعل من المُحال تحقيق أهداف التنمية المُستدامة.

إن فقدان التنوع البيولوجي يتسارع بفعل تغير المناخ، ويزيد أيضا من حدته بنفس الوقت، وذلك من خلال إضعاف قدرة الطبيعة على التخلص من الكربون أو تخزينه، وكذلك قدرتها على التكيف مع تأثيرات التغير المناخي. كما إن تدهور النظام البيئي، والتعدي البشري على الأنظمة البيئية، وفقدان الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي، والإتجار غير المشروع بالحيوانات البرية، من شأنها جميعا أن تزيد من مخاطر ظهور وانتشار الأمراض المعدية. وقد تبين من واقع جائحة كوفيد-19 أن لهذه الأمراض تأثيرات شديدة، ليس فقط من ناحية الخسائر في الأرواح وتدهور الصحة، بل أيضا من كافة النواحي الاجتماعية.

تعتمد صحة الإنسان وعافيته ورفاهيته أساسا على الطبيعة. وعلينا أن نعطي الطبيعة والخدمات التي تقدمها حق قدرها حين نتخذ القرارات، وأن ندرك وجود حجة دامغة تستدعي حماية التنوع البيولوجي. فالمنافع المكتسبة من ترميم الموارد الطبيعية تفوق التكلفة بعشرة أضعاف، وتكلفة التقاعس عن العمل بهذا الاتجاه أكبر من ذلك بكثير.

وعلى الرغم من وجود اتفاقيات وأهداف دولية طموحة لحماية التنوع البيولوجي وترميمه واستدامته، وعلى الرغم من العديد من قصص النجاح المحلية، فإن التوجهات العالمية مستمرة سريعا في الاتجاه الخاطئ. وبالتالي توجد حاجة إلى تغيير يفضي إلى إحداث تحوّل جوهري: حيث لا يمكننا الاستمرار بما كنا نفعله في السابق.

هذا التعهد إقرارٌ بوجود هذه الأزمة، وتعبيرٌ عن الحاجة لإعادة تأكيد الالتزام الراسخ من جانب زعماء العالم بالعمل عاجل. وعلى ضوء جائحة كوفيد-19، التي قوضت الاقتصادات العالمية وأجبرت الحكومات في أنحاء العالم على البدء بعملية إعادة البناء والتجديد، فإن القرارات التي ستُتخذ الآن ستكون لها تداعيات تؤثر علينا جميعا الآن وكذلك على الأجيال القادمة.

ونحن ملتزمون باتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق رؤية "العيش بتناغم مع الطبيعة" بحلول 2050. إن وضع العالم على المسار الصحيح نحو تحقيق هذا الهدف طويل الأجل يتطلب إرادة سياسية قوية مقترنة بمساءلة فعلية، مع توفر الأدوات والحوافز القانونية

والاقتصادية والمالية الملائمة. ولكل جهة دورها في تلك العملية، من حكومات وشركات وأفراد. ويتعين علينا أن نوسّع نطاق حركة التغيير وأن نقوّيها.

بناءً عليه، فإننا نتعهد باتخاذ الخطوات العاجلة التالية خلال السنوات العشر القادمة كجزء من خطة الأمم المتحدة العشرية للعمل من أجل تحقيق التنمية المُستدامة، ولوضع الطبيعة والتنوع البيولوجي على مسار التعافي بحلول 2030:

1. سوف نعمل على أن تكون استجابتنا للأزمة الصحية والاقتصادية الحالية صديقة للبيئة ومُنصفة، وأن تساهم بشكل مباشر في التعافي بشكل أفضل وبناء مجتمعات مُستدامة. إننا نتعهد أن نضع التنوع البيولوجي والمناخ والبيئة ككل في صلب استراتيجياتنا واستثمارتنا من أجل التعافي من كوفيد-19، وكذلك في سعينا لتحقيق التنمية والتعاون على المستويين الوطني والدولي.

2. نلتزم بوضع إطار طموح وتحولٍ للتنوع البيولوجي العالمي لما بعد 2020 وتطبيقه بالكامل، لأجل اعتماده في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي ليكون أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة، ويشمل ذلك الإطار:

أ. مجموعة من الأهداف والغايات الواضحة والقوية التي تركز على أفضل الأبحاث العلمية وأنواع التكنولوجيا المتوفرة، بالإضافة إلى الخبرات المحلية والتقليدية؛

ب. تعهدات بمعالجة المسببات المباشرة وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي، وبوقف الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى انقراض فصائل الحيوانات من أجل إتاحة المجال لتلك الفصائل للتكاثر مجدداً، وبالعامل على تحقيق زيادة كبيرة في حماية أراضي ومحيطات كوكبنا من خلال تطوير أنظمة لمناطق محمية تكون واسعة التمثيل ومتراصة وتُدار بشكل فعال، إلى جانب تدابير حماية أخرى فعالة لمناطق معينة، وترميم أجزاء كبيرة من الأنظمة البيئية المتدهورة؛

ج. التزام بإشراك السكان الأصليين والمجتمعات المحلية بشكل كامل وفعال في عملية اتخاذ القرار، والاعتراف بحقوقهم التي تقرها الاتفاقيات الوطنية والدولية ذات الصلة؛

د. تعهدات تدعمها آلية مراقبة ومراجعة قوية، وسبل تنفيذ تتناسب مع التحدي المتمثل بوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره؛

هـ. تعهدات بتعزيز التعاون بين الاتفاقيات البيئية والمنظمات والبرامج الدولية متعددة الأطراف وذات الصلة لكي تُساهم في تطبيق خطة الإطار العام للتنوع البيولوجي بكفاءة وفاعلية.

3. سوف نضاعف جهودنا للتخلص من عقلية الاستئثار بالمعلومات، ولمعالجة التحديات المتداخلة والمتراصة فيما يخص فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور حالة الأراضي والمحيطات والمياه العذبة، وإزالة الغابات، والتصحر، والتلوث، والتغير المناخي، على أن تكون المعالجة بأسلوب متكامل ومتراصة بما يضمن تحقيق المساواة، وتوفير آليات قوية وفعالة للمراجعة، مع مراعاة أن تتصرف كل دولة منا كقوة خلال تطبيقها لإجراءاتها.

4. نتعهد بالانتقال إلى الأنماط المُستدامة للإنتاج والاستهلاك، وأنظمة الغذاء المُستدامة التي تلبي احتياجات الشعوب، مع البقاء ضمن إمكانات كوكبنا، وذلك من خلال:

أ. تسريع الانتقال إلى النمو المُستدام، وفصله عن استخدام الموارد، بما في ذلك من خلال الانتقال إلى اقتصاد التدوير الذي يستخدم الموارد بكفاءة، والتشجيع على تغيير السلوك، والتوسع بشكل كبير في الحلول التي تركز على الطبيعة والمقاربات التي تعتمد على الأنظمة البيئية على اليابسة وفي المحيطات؛

ب. دعم سلاسل التوريد المُستدامة، وبالتالي الإقلال من الآثار الضارة التي تُلحق بالأنظمة البيئية من جراء الطلب العالمي على السلع، وتشجيع الممارسات التي تعيد إحياء الأنظمة البيئية؛

ج. الابتعاد في استخدام الأراضي والسياسات الزراعية عن الممارسات الضارة بالأنظمة البيئية على اليابسة وفي البحار، والتشجيع على تطبيق إدارة مُستدامة للغابات والأراضي للحد بشكل كبير من فقدان الموائل الطبيعية للحيوانات والنباتات، ومن التغيير الناجم عن الاستخدام غير المُستدام للأراضي، وكذلك للحد من إزالة الغابات وتجزئتها، ولوقف تدهور الأراضي، والحفاظ على التنوع الجيني؛

د. إنهاء الاستخدامات غير المُستدامة للمحيطات ومواردها، بما في ذلك صيد الأسماك غير المشروع الذي لا يخضع للتنظيم ولا يتم الإبلاغ عنه، وكذلك الممارسات غير المُستدامة المتعلقة بالصيد والاستزراع البحري، والعمل بالتعاون مع الآخرين لتطوير نهج عالمي مترابط الأركان لحماية المحيطات واستخدام مواردها بشكل مُستدام. ويشمل ذلك عقد مفاوضات خلال المؤتمر الحكومي التالي من أجل صياغة أداة دولية مُلزمة قانوناً تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل حماية التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بشكل مُستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الحدود القانونية للدول؛

هـ. زيادة جهودنا بشكل كبير من أجل خفض الآثار السلبية لتمدد أنواع الأحياء الدخيلة الغازية؛

و. الحد بشكل كبير من التلوث في الجو وعلى الأرض وفي التربة وفي المياه العذبة والمحيطات، وخاصة عن طريق منع تسرب المواد البلاستيكية إلى المحيطات بحلول 2050، وكذلك الحد من التلوث الناجم عن المواد الكيميائية وعن الكميات الزائدة من المغذيات والنفايات الخطرة، وذلك باتباع أساليب من بينها تعزيز التنسيق والتعاون والحوكمة على الصعيد العالمي بشأن رمي النفايات والمواد البلاستيكية الدقيقة في البحار، مع التركيز على نهج يراعي كامل دورة الحياة، وكذلك عن طريق دعم النتائج الطموحة لبرنامج "النهج الاستراتيجي والإدارة الحكيمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد سنة 2020".

5. نتعهد برفع سقف طموحنا وجعل سياساتنا الداخلية بشأن المناخ تتسق مع اتفاقية باريس، وتعزيزها بمساهمات يجري إقرارها على المستوى الوطني واستراتيجيات طويلة الأجل تتماشى مع أهداف اتفاقية باريس بشأن الحد من ارتفاع الحرارة، ومع غايات السياسة الرامية إلى وقف انبعاث الغازات الناجمة عن الاحتباس الحراري بشكل تام بحلول منتصف القرن الحالي، الأمر الذي يعزز قدرة اقتصاداتنا وأنظمتنا البيئية على الصمود في مواجهة تغير المناخ، ويشجع على التلاقي بين تمويل خطط المناخ والتنوع البيولوجي.

6. نتعهد بوقف الجرائم البيئية التي تُلحق ضرراً بالغا بالجهود المبذولة للتصدي للتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، والتي يمكنها أيضاً تقويض الأمن، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والصحة العامة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسنعمل على ضمان توفير أطر قانونية رادعة وفعالة ومتناسبة، وتعزيز كفاءة تطبيق القوانين الوطنية والدولية، ودعم التعاون الفعال في هذا المجال. يشمل ذلك أيضاً التصدي للجرائم البيئية التي ترتكبها جماعات الجريمة المنظمة، مثل الاتجار غير المشروع بالحيوانات البرية والأخشاب، باعتبارها جرائم خطيرة، وذلك بوضع ضوابط على

سلسلة التوريد بكاملها، وخفض الطلب على الحيوانات البرية والأخشاب ومنتجاتها التي يتم الاتجار بها بطرق غير مشروعة، والعمل مع المجتمعات المحلية لضمان توفير حلول مستدامة للسكان والطبيعة والاقتصاد.

7. نتعهد بإدخال التنوع البيئي في سياسات القطاعات ذات الصلة والقطاعات الأخرى على كافة المستويات - بما في ذلك القطاعات الرئيسية، كإنتاج الأغذية، والزراعة، وصيد الأسماك، وإدارة الغابات، والطاقة، والسياحة، والبنى التحتية، وصناعات استخراج المواد الطبيعية، والتجارة، وسلاسل التوريد - وكذلك في الاتفاقيات والعمليات الدولية الرئيسية القادرة على إحداث التغيير، بما فيها مجموعة السبع، ومجموعة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وسوف نعمل ذلك عن طريق ضمان أن تراعي الحكومات في سياساتها وقراراتها واستثماراتها قيمة الطبيعة والتنوع البيولوجي، وتشجع الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعافيه واستخدامه بشكل مستدام، وتوفير الموارد الجينية، والتعاقب المنصف والمتساوي للمنافع المترتبة على استغلال تلك الموارد.

8. نتعهد بإدماج مقاربة "توحيد الأداء في مجال الصحة" في كافة السياسات ذات الصلة وعمليات اتخاذ القرار على كافة المستويات التي تتعامل مع أمور الصحة والاستدامة البيئية بطريقة متكاملة.

9. سنعمل على تقوية كافة سبل التنفيذ المالية وغيرها لإصلاح وإحداث تحول في قطاعنا الاقتصادية والمالية، ولتحقيق الرفاهية للأفراد والحفاظ على كوكبنا بطرق مختلفة، ومنها:

أ. تحفيز النظام المالي على المستويين الوطني والدولي - بما في ذلك البنوك وصناديق الاستثمار، والشركات الكبرى، والمستثمرين، والآليات المالية - من أجل تنسيق التدفقات المالية مع التعهدات البيئية وأهداف التنمية المستدامة في قراراتهم الاستثمارية والمالية وفي إدارتهم للمخاطر، بحيث تراعي قيمة الطبيعة والتنوع البيولوجي، وتشجع الحفاظ على التنوع البيولوجي وترميمه واستخدامه بشكل مستدام، وكذلك من خلال التشجيع على تطبيق علم تصنيف الأحياء والنباتات؛

ب. تعزيز استغلال الموارد من كافة المصادر، العامة والخاصة، وتحقيق أكبر قدر من الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد المتوفرة، وتسهيل الحصول على الدعم عند الحاجة من أجل توسيع الدعم للتنوع البيولوجي بدرجة كبيرة، بما في ذلك عن طريق الحلول التي تركز على الطبيعة، والتي تساهم بفاعلية ليس في تحقيق التنوع البيولوجي والأهداف المناخية فحسب، بل أيضا في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير موارد العيش والحد من الفقر حيث تدعو الحاجة؛

ج. الاستغناء عن الدعم المالي الضار بالطبيعة والتنوع البيولوجي والمناخ، أو توجيه ذلك الدعم لأغراض أخرى، وفي نفس الوقت تحقيق زيادة كبيرة في الحوافز التي لها تأثير إيجابي أو حيادي على التنوع البيولوجي في كافة القطاعات الإنتاجية؛

د. رفع درجة الكفاءة والشفافية والمساءلة في استخدام الموارد المتوفرة، بما في ذلك عن طريق المنافع المشتركة المكتسبة من ضبط التغير المناخي، وأطر تعقب حركة الأموال والإبلاغ عنها.

10. نتعهد بأن يكون نهجنا في تصميم السياسات وتنفيذها قائما على أسس علمية. وسوف نراعي أهمية دور المعرفة المحلية والتقليدية، وكذلك العلوم والأبحاث، في مكافحة تدهور الأنظمة البيئية وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ. كما سنعمل على إشراك المجتمع بأكمله، بما فيه الشركات والقطاعات المالية، والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، والمدافعين

عن حقوق الإنسان في القضايا البيئية، والحكومات والسلطات المحلية، والمجموعات الدينية، والنساء، والشباب، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين وغيرهم من المعنيين.

بإقرارنا لهذا التعهد من أجل الطبيعة، نلزم أنفسنا ليس فقط بمجرد الكلام بل بالفعل المُجدي والمساءلة المتبادلة من أجل معالجة حالة الطوارئ التي يواجهها كوكبنا. يشكل هذا التعهد نقطة انعطاف، ويتضمن اعترافا صريحا بأنه سوف يُحكم علينا الآن ومن قبل الأجيال القادمة بشأن استعدادنا وقدرتنا على تحقيق غايات هذا التعهد، والذي نهدف من خلاله أيضا إلى دعم نظام الأمم المتحدة ودورها الجوهري في تحفيز الاستجابة العالمية لهذه الازمة في الأشهر والسنوات الحاسمة التالية.

وسوف نتكاتف في الفترة التي تسبق المؤتمرات والمناسبات الدولية الهامة التي ستُعقد خلال سنة 2021، ومنها مؤتمرات مجموعة السبع، ومجموعة العشرين، والمؤتمر العالمي للحماية الذي يعقده الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وجمعية الأمم المتحدة الخامسة للبيئة، والمؤتمر السادس والعشرين للدول الأعضاء باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات. وسيكون هدفنا تحقيق نتائج طموحة وواقعية لتمهيد الطريق أمام وضع إطار عالمي قوي بشأن التنوع البيولوجي لما بعد 2020. ونحن نحث كافة المعنيين على الانضمام إلينا للالتزام بمعالجة حالة الطوارئ التي تواجه كوكبنا وصولا إلى المؤتمر الخامس عشر للدول الأعضاء باتفاقية التنوع البيولوجي وما بعده.

كما نتعهد بأن نجتمع ثانية في العام القادم، وما بعده، خلال الفعاليات الدولية الرئيسية المذكورة، وخاصة في أسبوع الاجتماعات رفيعة المستوى خلال الجمعية العامة التالية للأمم المتحدة في سبتمبر 2021، لمراجعة ما أحرزناه من تقدم، والتأكيد على هذه التعهدات.